

هجرة السكان إلى مدن جنوب غرب

المملكة العربية السعودية

دوافعها وآثارها

د. عبد الرحمن صادق الشريف

ملخص البحث :-



بدأت المملكة مرحلة التطور الاقتصادي حينما توفرت فرص العمل في مناطق التحديث، فجذبت الشباب من الأقاليم النائية والريفية مثل اقليم جنوب غرب المملكة مما أدى إلى تضائل زيادة سكان تلك الأقاليم. ولكن حينما شرعت هذه المناطق في اقامة المشاريع الحكومية والمرافق العامة والخدمات المختلفة والتي تركزت في مدنها تزايدت فيها فرص العمل وتحولت إلى مراكز جذب وطرده للسكان في آن واحد، فكان سكان المنطقة يجمعون في المدن لاستئناف هجرتهم إلى مدن المملكة الكبرى. فجذبت المهاجرين من منطقتها ومن المناطق الأخرى ومن

خارج المملكة فامتدت مساحتها وتضاعف عدد سكانها في غضون ١٦ عاماً.

وقد أدى استمرار هذه الظاهرة إلى ظهور مشاكل عديدة داخل المدن، وإلى تناقص سكان ريف وبادية المنطقة وما يتبع ذلك من تدهور في انتاج المواد الغذائية. ولا يوقف هذا التدهور سوى تطوير المناطق الريفية بإيجاد فرص أعمال جديدة؛ كتطوير الموارد المائية والانتاج الزراعي، وإنشاء مزارع لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة، وتحويل بعض الجهات إلى مصاييف بإنشاء القرى السياحية والطرق ونشر الخدمات المختلفة. ويتم ذلك من خلال تخطيط اقليمي شامل يعيد التوازن إلى سكان مدن وقرى هذه المنطقة.

مقدمة :-



ان قدم استيطان اقليم جنوب غرب المملكة العربية السعودية يعني حدوث دورات عديدة من تبدل السكان وتوازنهم مع الموارد، أو إعادة توزيعهم في الاقليم. غير ان الظروف القديمة بدأت تتغير منذ نحو نصف قرن. بحيث اختفت الحروب والغزوات وتوقفت المجاعات وتم الاستقرار بتبعيتها للحكم المركزي بعد تأسيس المملكة، وأخذت المنطقة سبيلها إلى الازدهار والتحديث. غير ان حركة السكان لم ولن تتوقف، ولكن دوافع حركتهم قد تغيرت وأسباب إعادة توزيعهم قد اختلفت بحيث تطورت أساليب استغلال الإنسان للموارد، وتغيرت التقنية وأساليب الإنتاج كما تغيرت الروابط الاجتماعية والثقافية. وبعبارة أخرى فإن حركة السكان اتخذت مظاهر جديدة تتناسب والتطورات الجديدة.

أهداف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى دراسة ملامح التغير الناتج عن هجرة السكان من مدن جنوب غرب المملكة العربية السعودية وإليها، وهي مدن صغيرة أو متوسطة الحجم. وستعتمد في هذه الدراسة - وبخذر - بالإضافة إلى بيانات احصاء سكان المملكة لسنة ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) على دراسات الشركات الاستشارية التي استعانت بها الدولة في أمور تخطيط منطقة الدراسة^(١). وقد أجرى كل منهم مسحاً عينياً بنسبة ٥٪ للمناطق المناطة دراستها بهم. ويعود الخذر إلى صعوبة الاعتماد على هذه المصادر بسبب تعددها واختلاف الأسس التي اعتمد كل منهم عليها واختلاف أوقات إجرائها.

تمهيد :-

نالت جغرافية المدن نصيباً لا بأس به من الدراسات الحديثة في المملكة العربية السعودية، غير أن بعض التغيرات المرتبطة بحركة التمدن لم تتل بعد ماتستحقه من بحث، مثل تلك

التغيرات التي تتعلق بمواقع الاستقرار الصغيرة. ولاننكر أن تغير مواقع السكان ظاهرة قديمة ولو اختلفت دوافعها في الزمان والمكان، إذ خرج العرب - على سبيل المثال - وكما روى النسابون من اليمن على شكل موجات متتابعة، وتحولوا على حالة البداوة إلى أن استقرت جماعات منهم حول موارد المياه. ومن أقدم القبائل العربية التي استقرت لاستنبات الأرض جماعة من الأزدي سلخوا ابتداء من اليمن الطريق الجبلي باتجاه الشمال والشمال الغربي، فسكنوا الجبال والوديان وأثروا الانعزال فيها وزراعتها.

كانت القبائل القوية تسود في المناطق الزراعية حينما تحكم سيطرتها على المناطق المجاورة، وكانت سيطرتهم تدوم إذا حققت التوازن بين عدد السكان والموارد الغذائية المتاحة، فكانت الجماعة تزدهر ويزداد عدد سكانها في السنوات الحيرة، وتضعف وتتضعف إذا تعرضت لتقلبات مناخية أو لكوارث طارئة وينتهي الأمر - بالضرورة - بالتخلص من الزيادة السكانية بالطريقة المألوفة^(٢٧):

ومع أن الهجرة كعملية نزوح سكانية مستمرة كانت شائعة، فإن الحروب والنوابط الطبيعية وما ينتج عنها من مجاعات أو إبادة حقائق تاريخية. ولذلك كان التحصن في القرى والمدن، والانتقام وحوادث الثأر حقائق تاريخية أيضاً، ينتج عن كل منها حركات ارادية أو قسرية للسكان. ومن ناحية أخرى فإن ازدهار خط التجارة البري أو اضمحلاله أو تغيير موقعه وتبدل أهمية الأسواق، أو تقوض الزعامات المحلية، أو حصول تدخل أجنبي، كسيطرة العثمانيين، كل ذلك وما يتبعه من جذب أو طرد للسكان كان يسبب حركات معينة لهم.

منطقة جنوب غرب المملكة :-

نقصد بجنوب غرب المملكة - خدمه لأغراض هذا البحث - المنطقة الواقعة بجوار البحر الأحمر فيما بين خط الحدود السعودية اليمنية جنوباً وحتى نهاية حدود إمارة الباحة شمالاً أي بين

خطي عرض ٢٢°١٦'ش، ٤٠°٢٠'ش وتشمل أقاليم نهامه وجبال السروات والهضاب التي تليها شرقاً (شكل ١) وتبلغ مساحتها حسب هذا التحديد نحو ١٣٥٠٠٠ كم^٢ أي ٦٪ من مساحة المملكة.

تتكون هذه المنطقة الواسعة من أربع وحدات إدارية (إمارات) هي: جيزان وعسير والباحة ونجران باستثناء الجزء الشرقي من الإمارة الأخيرة لوقوعه في إقليم الصحاري الداخلية، وجزءاً من إمارة مكة المكرمة يضم منطقتي البيرك والقنفذة.

يعيش في منطقته جنوب غرب المملكة نحو ٢١٪ من مجمل سكانها إذ بلغوا ١,٤٥٠,٠٠٠ في سنة ١٩٧٤م توزعوا في ٩٤٢٥ قرية ومدينة أي ٦١٪ من مجمل عدد القرى والمدن في المملكة.

وتشير هذه الأرقام أنه تم توزيع السكان فيها بشكل يفضل توزيعه في المناطق الأخرى وارتفعت فيها الكثافة السكانية، (١١ نسمة/كم^٢ سنة ١٩٧٤م بالقياس إلى ٣/كم^٢ في المملكة) ويعود السبب في ذلك إلى ظروفها المناخية، والتي انعكست في تفاوت نسب العاملين في مجالات الانتاج إذ يعمل معظم السكان في الانتاج الزراعي أو الحيواني في الريف وفي البادية حيث يتمثل في هذه المنطقة دون سواها تقريباً الريف الزراعي بمعناه الحقيقي، وقد شكل الريفيون حسب أرقام ذلك الإحصاء ٥٧٪ من المجموع وشكل البدو ٢٥٪ وسكن الباقون (أي ١٨٪) في المدن.

فالزراعة تتركز على السفوح العليا للجبال أو في أحواض الوديان. وتعتمد في معظم هذه المساحات إما على الأمطار مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بأسلوب ري الحياض من الفيضان. وبذلك تسود فيها الزراعة التقليدية الضعيفة الإنتاجية والضيئلة العائد. ويتركز البدو في الغالب في أحواض الوديان الأخرى أي التي لا تتوفر فيها الشروط الملائمة للاستقرار الزراعي.

أما المدن فقد وجدت مبعثرة في وسط المناطق الريفية، وقد بلغ عددها نحو خمسين مدينة معظمها مدن صغيرة، ولا تزال تحتفظ بالمظاهر الريفية؛ إذ لم يتجاوز تقدير سكان كل من ٣٢ مدينة منها ثلاثة آلاف نسمة في سنة ١٤٠٢هـ. وذلك لأن الدولة تعتبر كل مركز إمارة فرعية مدينة مهما كان عدد سكانها. وفيما يلي جدول بتقدير سكان المدن التسع الأولى في المنطقة فيما بين سنة ١٣٩٤ إلى سنة ١٤٠٢هـ:

جدول رقم ١٣

تقدير سكان مدن جنوب غرب المملكة (المدن التي يزيد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة سنة ١٤٠٢هـ).

الرقم	المدينة	١٣٩٤هـ	١٣٩٨هـ	١٤٠٢هـ	معدل الزيادة النسوية %	نسبة السعوديين سنة ١٤٠٢
١	خميس مشيط	٤٨١٩٧	٥٥٣٢٠	٦٦٣٤٩	% ٤٠,٥	% ٩١,٩
٢	أبها	٣٠٣٥٤	٣٨٦٣٠	٤٧١٣٤	% ٥,١	% ٧١,٥
٣	جيزان	٣٢٧٩٢	٣٧٧٧٥	٤٣٥١٦	% ٣,٦	% ٨٤,٤
٤	نجران	٢٩٦٠٠	٣٤٨٩٥	٤١١١٤	% ٤,٢	% ٧٥,٣
٥	الباحة	١٥٣٠٠	١٩٦٦٣	٢٥٤١٣	% ٦,٥	% ٨٨,٤
٦	صبا	١٣٤٦٢	١٦٠٥٣	١٩١٤٤	% ٤,٥	% ٩٠,٠
٧	بيشة	١٠٦٧٨	١٣٥٨٢	١٧٢٧٧	% ٦,٢	% ٨٥,٨
٨	أبو عريش	١٢٢٧٢	١٤٣٥٧	١٦٧٩٥	% ٤,٠	% ٩١,٥
٩	بلجرشي	٧٠٥٢	٨٥٧٢	١٠٤١٩	% ٥,٠	% ٩١,٨
	المجموع	١٩٩٨٠٧	٢٣٨٨٤٧	٢٨٧١٦١	% ٤,٤	% ٨١,١

المصدر: اعتمد في وضع أرقام هذا الجدول على تقارير الشركات المشار إليها وعلى احصاء السكان لعام ١٣٩٤هـ.

ينضح من تحليل بيانات هذا الجدول الحقائق التالية :-

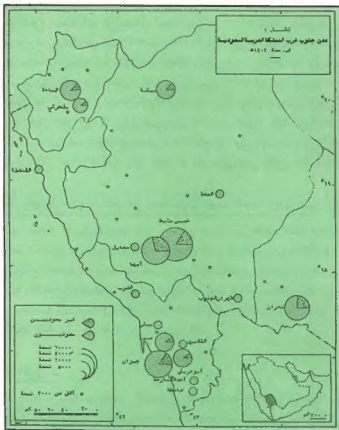
بلغ مجموع سكان أكبر تسع مدن في المنطقة نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، ولكن بلغ مجموع سكان جميع مدن المنطقة في سنة ١٣٩٤هـ ٢٦١١١٤ نسمة أي ما نسبته (١٨ ٪) من مجموع سكانها. وللمقارنة بلغت نسبة سكان مدن المملكة وقتئذ ٣٨ ٪. ومع أن هذه المدن تعرضت لتغير سريع فيها بعد ما جعل تقدير سكانها يرتفع إلى نحو ٤٠٠٠٠٠ نسمة في سنة ١٤٠٢هـ ونسبتهم ترتفع إلى ٢٣ ٪، وجعل مدنها المهمة تمثل مراكز جذب قوية من داخل المملكة وخارجها (أنظر شكل ١) إلا أنها لم تضم سوى ١٧ ٪ من مجموع سكان المنطقة لأن حركة التمدن لم تبلغ فيها بعد ما بلغته في مناطق المملكة الأخرى. ومع ذلك فإن هذه الأرقام تشير إلى تنوع دوافع حركة السكان باتجاه المدن أو منها وإلى تباين نتائج تلك الحركات.

الدوافع الجديدة لهجرة السكان من مدن جنوب غرب المملكة وإليها :-

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً كبيراً، من مظاهره تنمية موارد الدولة ومضاعفة إمكانياتها على الصرف دون أن تكلف المواطنين بأي نصيب من تلك المصروفات، وصار بإمكانها تخصيص أرصدة كبيرة تصرف على أعمال التطوير والتحديث خاصة في البنية الأساسية والانشاءات الضخمة. وقد نتج عن ذلك حدوث حركات سكانية ذات نوع وكثافة وطبيعة مختلفة لما كان يحدث في الماضي. وقد اختلفت مظاهر الحركات حسب المراحل الإنمائية في المملكة ولذا يمكن أن نفرق بين مرحلتين هما:

المرحلة الأولى :-

وقد بدأت مع بداية عهد التطور الاقتصادي الحديث للمملكة العربية السعودية منذ نحو منتصف القرن العشرين، وكان من نتيجتها حدوث هجرة شبه منتظمة من مدن وقرى إقليم جنوب غرب المملكة إلى المناطق أو المدن التي سبقت غيرها في أولوية التطور مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة ومناطق الإنتاج الحديث كمواقع الإنتاج البترولي ومراكز التجارة. وكان



شكل (١) مدن جنوب المملكة العربية السعودية في سنة ١٤٢٠ هـ.

الدافع الرئيسي لتلك الهجرة، انخفاض مستوى المعيشة في المنطقة بالقياس إلى مناطق التطوير التي توسعت فيها أسواق العمل، بالإضافة إلى أسباب أخرى اجتماعية وتعليمية وغيرها. وكانت هذه الهجرة تنتهي الشباب من الذكور بين سن ١٥ - ٣٠ سنة أكثر من غيرهم في الغالب. وهذا يفسر عدة حقائق :

١ - زاد سكان هذا الإقليم خلال هذه الفترة بنسبة تقل عن معدل زيادة السكان في المملكة ففي حين بلغ معدل الزيادة السنوية في المملكة خلال الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٧٤ م نسبة ٦١ ٪ فقد بلغت ٥٥ ٪ في إمارة عسير، ٣٧ ٪ في إمارة الباحة و ٨ ٪ في إمارة جيزان. وقد حدث ذلك بالرغم من ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية. وهذا يشير بجلاء إلى فقدان الإقليم نسبة كبيرة من سكانه بسبب توجههم إلى مناطق التنمية.

٢ - تفهقر الانتاج الزراعي الذي يعتمد على مياه الأمطار مباشرة وذلك في المرتفعات الجبلية أو في سهول تهامة. وقد تبين ذلك من تناقص مساحة الأرض الزراعية إذ قدرت تلك المساحة في سهول جيزان في سنة ١٩٦٨ م ١١٠٠٠٠٠٠ دونما (سوغريا ١٩٦٩م) وقد تراجعت إلى ٤٣٨٨٠٧ دونما في سنة ١٩٧٤/٧٣ م (وزارة الزراعة ١٩٧٧م). وقد درست مساحة الأرض الزراعية في عسير والباحة في السنة الأولى ب ٩١٧٥٠٠ دونما (إبطال كونسلت ١٩٦٩م) وتراجعت إلى ٥٨٣٨٠٩ دونما (بيانات وزارة الزراعة ١٩٧٧م الواردة في الكتاب الإحصائي السنوي). فقد شاعت ظاهرة المصاطب الدامرة في سفوح الجبال واتضحت، كما زادت الأراضي البور في سهول مناطق جيزان. وقد تناقصت المحاصيل الزراعية في هذه المناطق حتى أصبحت تعتمد على الاستيراد حتى في المنتجات التي كانت لوقت قريب، تفيض عن حاجة السكان.

٣ - تفهقر البادية وتناقص عدد وقيمة الثروة الحيوانية التي يمتلكونها واتجهوا نسبة كبيرة من البدو إلى الاستقرار في المدن خاصة ، واضطروا المنطقة إلى استيراد الحيوانات والمنتجات

الحبوانية، رغم أنها أغنى مناطق المملكة بهذه الثروة، وكان الفائض من منتوجاتها يجد سبيله إلى أسواق الحجاز. ومن مظاهر تحول البدو إلى سكن المدن وجود أكواخ الصفيح (الصنادق) في المدن وحتى في بعض القرى وجوار محطات الطرق الحديثة، لاستغلالهم في بعض النشاطات الجديدة والخدمات في الوطن الجديد.

٤ - تفهقر الإقليم عامة عن مساهمة الأقاليم الأخرى في مظاهر التحديث والتي يمكن أن نتخذ لتوضيح ذلك عدة مؤشرات: (أ) بالرغم من أن نصيب الإقليم من السكان يزيد عن ٢١ ٪ من سكان المملكة، فإن نصيب الأطفال المسجلين في المرحلة الابتدائية بلغوا في سنة ١٣٩١/١٣٩٢ هـ ٢٠ ٪ من أطفال المملكة المسجلين فيها. ولم تبلغ نسبة طلاب المرحلة الإعدادية سوى ١٢ ٪ من طلاب المملكة في تلك المرحلة، وبلغت نسبة طلاب المرحلة الثانوية ٥ ٪ فقط. وقد تدهورت النسبة لدى البنات إلى ٨، ٥، ٤ ٪ من طالبات المملكة في كل مرحلة من تلك المراحل (إبلاكو ارنيهايم ١٣٩٣). (ب) وجد أن ٤٠٠٠٠ من أصل ٣٠٥٠٠٠ عامل في هذا الإقليم كانوا يبحثون (في ١٣٩١ هـ) عن دخول إضافية وأن ٧٠٠٠٠ عامل هاجروا إلى أقاليم أخرى (إبلاكو ١٣٩٣ هـ)، (ج) بلغت نسبة الأمية لمن يزيد عن سن ٤٠ في جيزان في أواسط العقد الماضي ٦٤ - ٨٠ ٪ بين الذكور، و ١٠٠ ٪ بين الإناث (كتزوتانج واورتاك ١٣٩٨ هـ).

المرحلة الثانية :-

وقد بدأت منذ أوائل السبعينيات (الميلادية) حينما ارتفعت واردات الدولة ارتفاعات هائلة نتيجة لتزايد استثمار النفط ومضاعفة أسعاره، إذ زادت عائدات النفط في السعودية من ١,٢١٤,٠٠٨ ألف دولار سنة ١٩٧٠ إلى ١٠٢,٠٩٥,٢٠٤ ألف دولار سنة ١٩٨١ م. وصار بإمكان الدولة تخصيص مبالغ ضخمة للصرف في الأقاليم النائية على البنية الأساسية ومشاريع التنمية، فتوجهت هذه الأرصدة أول ما توجهت إلى بناء الطرق والإنشاءات الحكومية والمرافق العامة، والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ومشاريع البلدية أو

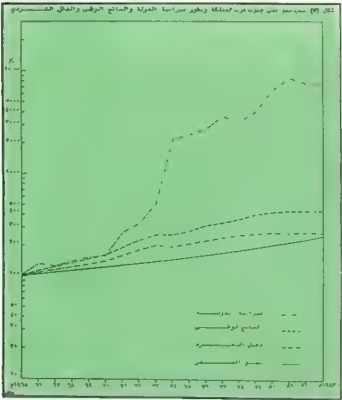
لإنشاء المطارات والموانئ. وقد تركزت هذه المشاريع بطبيعتها في المدن ومراكز الأقاليم ثم صارت تزحف إلى المدن الأصغر بالتدريج.

ولذلك يمكن القول أن دوافع الهجرة تعددت واختلطت ولم يعد التوازن الذي كان سائداً منذ قرون بين عدد السكان والموارد المتاحة قائماً. وقد تسبب هذا التعدد والاختلاط إلى تباين اتجاهات وأحجام حركات السكان وتعدد خصائصها والمشكلات التي تنجم عنها. ويمكن أن نجمل هذه الدوافع الجديدة فيما يلي :

١ - دوافع تتعلق بالمناطق الأخرى للمملكة. وهي في الواقع استمرار للدوافع التي ظهرت في المرحلة السابقة وكانت نتيجة لاستمرار توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها في البلاد، والتي اقتضت استمرار التوسع في المشاريع الانشائية وتضخم جهاز الوظائف الحكومية، وما يتبع ذلك من تطور التجارة ونهوض الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والخدمات الفردية والمهنية. وهذا يقتضي تزايد الطلب على الأيدي العاملة وتواجد أصحاب الأعمال والمصالح لاسيما في مراكز التنمية كالمدن الكبيرة، فاجتذبتها من الأقاليم النائية أو من خارج المملكة. فاستمرت مدن وريف منطقة جنوب غرب المملكة تتعرض لتزوح أعداد كبيرة من سكانها في نفس الوقت الذي بدأت تجتذب فيه أعداداً أخرى.

٢ - دوافع تتعلق بظروف مدن المنطقة حيث بدأت تتحول من مراكز صغيرة تقوم بوظيفة الأسواق الأسبوعية أو المحطات على طرق القوافل إلى مراكز جذب للقوى العاملة، لإقامة مشاريع التنمية والإنشاءات والاضطلاع بأعباء الإدارة والتوجيه أو للمساهمة في توسيع الخدمات المتنامية. والشكل رقم ٢ يوضح علاقة نمو المدن بتطور الناتج الوطني وتزايد ميزانية الدولة ولكنه يتباطأ عنها.

لم يعد عدد سكان المدن ولا حجم القوى العاملة التي تتضمنها كافياً للقيام بأعباء



شكل (٢) نسب نمو عدد جنوب غرب المملكة وتطور ميراتبة الدولة والنتاج الوطني والدخل الفردي

التحديث فيها فتحوّلت - شأن المدن الكبيرة - إلى بوّار لجذب المزيد من القوى العاملة. وقد جاءت من مصدريين الأول: من الريف حيث زادت هذه العوامل الرغبة لدى الأفراد لا سيما من الشباب في التوجه إلى المدن المجاورة خاصة وأن بعضها أو بعض أجزائها ذات طابع ريفي. فعملوا على تسويق بضائع ومتوجّات الريف والبادية وتاجروا فيها بحتاج إليه البدو والريفيون من سلع، وقاموا بنشاط الخدمات التي تحتاج إليها تلك الفئات، وعمل بعضهم في المهن والصناعات الخفيفة أو في الوظائف التي لا تحتاج إلى تأهيل. ولذلك لم ينتج عن هذه الهجرة بظالة بمعناها الكامل ولكنها لم تلب تزايد الطلب على الأيدي العاملة في تلك المراكز.

المصدر الثاني: من المدن الأخرى أو من الخارج ذلك لأن الهجرة الريفية لا تملك قدرات وخبرات من نوع معين كالخبرات الإدارية أو خبرة العاملين في مجالات الصحة والتعليم والأعمال الفنية.

شهدت هذه المدن في المرحلة الثانية زيادة كبيرة في سكانها، ولو أن توقّعت هذه الزيادة جاء متأخراً بعض السنين عن مثيلاتها في المدن الكبيرة في المملكة.

كما أن للتشريعات التي تتعلق بتنظيم القوى العاملة وخطط التنمية وتوزيع الاستثمارات والسياسات السكانية، وكذلك بعض الدوافع الترويجية والصحية والنفسية كل ذلك كان له أثر واضح في زيادة تدفق السكان إلى المدن بدرجات متفاوتة. (أنظر شكل ٣).

٣ - دوافع تتعلق بالظروف القاسية التي استمرت سائدة في الريف والبادية كمناطق طرد سكاني: كسيادة الأراضي الصخرية والتربة الفقيرة والموارد المائية الشحيحة والأمطار النادرة والأعشاب الهزيلة، وكذلك صغر الملكية الزراعية وتخلّف أساليب الإنتاج في الزراعة وتربية الحيوان، وانخفاض الإنتاج والانتاجية وتدنى الأجور وصعوبة التسويق وبطء عملية تطور النظم الاقتصادية الريفية، وتأخر وصول حركة التنمية وعدم توفر

مجالات العمل للشبان المتعلمين.

وهناك العوامل الاجتماعية التي سست عدم التوازن بين حجم الأسرة الكبيرة والموارد المادية المتاحة بحيث بلغ معدل حجم الأسرة في ريف منطقة عسير ٧,٢ فرد للأسرة الواحدة مقابل ٦,٢ فرد في كل من أمها وحبيس مشيط في سنة ١٩٧٩م، (سكان بلان ١٩٨٠م)، وعدم التوازن بين الزيادة الطبيعية لسكان الريف ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة، وبين طموحات الشباب في التقدم والرفي لعدم وجود مؤسسات التقدم في البادية والريف. كما ان لخصائص الأسرة وتركيبها والعلاقات الأسرية بين الأقارب أثر في كون الهجرة مردية وأنها تتناول الذكور دون الإناث في أغلب الأحيان.

٤ - دوافع تتعلق بالوضع العام خاصة تطور النقل والمواصلات وما يتبع ذلك من سهولة الاتصال وحرية الانتقال أو الإقامة بعد العزلة الشديدة مما ساعد على مرونة الحركة والاستجابة لعوامل الجذب المتنامية وحتى من أماكن بعيدة.

لقد أدى تفاعل هذه العوامل وتباين أهميتها خلال مراحل التنمية إلى تباين كثافة حركة السكان واتجاهاتها من مدن المنطقة وإليها، وعمل على تنوع مصادر الهجرة وتوسعها. ومن الملاحظ أن الوافدين يميلون للإقامة داخل المدن. وزيادة على ذلك فإن الوافدين من الريف أو البادية يميلون للإقامة داخل الأحياء الفقيرة أو في الضواحي، وكان نزوحهم هذا سبباً في ظهور مساكن الأكواخ (الصادق) التي صارت تشكل نسبة عالية في المدن، إذ بلغت نسبة سكان الأكواخ في حبيس مشيط على سبيل المثال ٤٢ ٪ من مجموع سكان المدينة في سنة ١٩٧٩م (سكان بلان سويكو ١٩٧٩م)، وفي صامت ٥٠ ٪ (Sereit/ CEG. 1969)

وعكس أن نجمل مصادر واتجاهات الهجرة من وإلى مدن هذه المنطقة كما يلي :-

١ - من بادية وريف المنطقة إلى مدنها.

- ٢ - من خارج المنطقة إلى مدنها.
- ٣ - من خارج المملكة إلى مدنها.
- ٤ - من مدن المنطقة إلى مدن أخرى وإلى خارج البلاد.
- ٥ - من مدن المنطقة إلى ريفها.

وقد اختلفت أهمية هذه الهجرات حسب دوافع كل منها وحسب مرحلة التنمية التي بلغتها المدن التي تستقطب الهجرة. ولم تكن هذه الأهمية ثابتة مع الزمن ولو أنها مرتبطة بشكل محكم بالمرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد عامة وبمحجم المشاريع التي تتم بمناطق تلك المدن خاصة.

وقد أدت هذه الهجرات إلى زيادة سكان المدن على حساب سكان الريف والبادية كما أدت إلى استقطاب مهاجرين من مصادر أخرى. وقد أمكن تلخيص هذه المصادر ونسبها في خمس مدن من مدن المنطقة في الجدول التالي (الشكل ٤).

جدول رقم ٢

نسب توزيع مصادر الهجرة إلى مدن المنطقة في سنة ١٣٩٨ هـ.

الرقم	المدينة	هجرة داخلية		هجرة خارجية	
		من المناطق	من المناطق	من مناطق عربية	من مناطق أجنبية
١	حرس مشيط	٤٧.٥ /	١٦.٧ /	٣٠.٧ /	٥ /
٢	أب	٢٣ /	٨ /	٥٩ /	٩.٥ /
٣	حبراء	٥٤ /	٢١ /	٢١ /	٤ /
٤	بحراء	٥٢ /	٣٥ /	١٢ /	٢٢ /
٥	يشة	٤٤ /	٤٠ /	١٦ /	٥ /

المصدر: الذي اعتمد في وضع هذه الأرقام هو تقارير سكان بلان سريكو ١٩٧٩م

لقد قدم نحو نصف المهاجرين الي أي مدينة (فيما عدا - إلى أبها) من المنطقة المحيطة بها أي من ريفها، وذلك للقيام بأعمال كثيرة لا تحتاج إلى خبرة، أو للانتفاع بعصر النشاطات التي لا تتوفر في الريف كالطبابة والتعليم، مما أدى إلى تناقص عدد الريفيين والبدو في كثير من أنحاء المنطقة خلال المرحلة الثانية أيضاً أما مدينة أبها فقد مثلت المركز الإداري الرئيسي فشهدت قيام كثير من المشاريع، فاستقطبت مهاجرين تتوفر فيهم مواصفات خاصة يدر توفرها في الريف، وارتفعت نسبة الوافدين من البلاد العربية والأجنبية إلى أكثر من مثلي النسبة في المدن الأخرى لكل من المصدرين (أنظر شكل ٤) ويلاحظ أن مدينة خميس مشيط تلي أبها في هذه الصعات، وهي أكبر مدينة في المنطقة وتبعد عن أبها نحو ٣٠ كم في اتجاه الشرق.

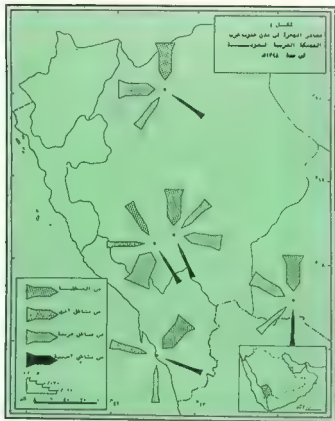
ومن ناحية أخرى فقد استقطبت هذه المدن نحو خمس مهاجرين من مناطق المملكة الأخرى، وهي في الغالب من المدن الكبيرة، وذلك للاسهام في بعض الاعمال الإدارية أو التعليمية أو الدفاع أو التجارة أو أعمال الانشاءات.

الآثار الناتجة عن الهجرة :-

يمكن اجمال المشكلات أو الآثار الناتجة عن الهجرة من مدن جنوب غرب المملكة وإليها في النقاط التالية :

١ - أدت هجرة البدو والريفيين للمدن إلى نقص في القوى البشرية العاملة في قطاع تربية الحيوان والزراعة، ومن نتائج ذلك ضعف مستوى استغلال الأرض بسبب نقص عنصر الشباب بين العاملين والاعتماد على الشيوخ والأطفال والنساء، وكذلك ارتفاع أحور العمال الزراعيين بقدر لا يتناسب مع الانتاحية، وبالتالي ترك كثير من المساحات الرراعية دون استثمار ومن مظاهرها المصاطب الدامرة على السفوح وبالقرب من القرى الزراعية.

٢ - ان نقص القوى العاملة في القطاع الزراعي اضطر بعض أصحاب الأراضي إلى استخدام عمال زراعيين بالأجرة وقد أدى ذلك - نظراً لارتفاع الأجور - إلى رفع نسبة



شكل (٤) مصادر الهجرة في مدن جنوب غرب المملكة العربية السعودية في سنة ١٣٩٨ هـ

الطلب على الأيدي العاملة الأجنبية كما أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج وإلى نقص في الأرباح الصافية من الحاصلات الزراعية.

٣ - أدى استمرار تدفق هجرة الريف والبادية إلى تغير نسب الأنماط الاجتماعية في إمارات الإقليم، وكان التغير باستمرار في صالح سكان المدن. فمن الدراسات العديدة عن المنطقة يمكن استنتاج أن السبب المثوية لهذه الأنماط تغيرت على النحو التالي

السنة	سكان المدن	الريفيون	البدو
١٣٨٢ هـ	/ ١٥	/ ٦٠	/ ٢٥
١٣٩٢ هـ	/ ١٧.٥	/ ٥٨	/ ٢٤.٥
١٤٠٢ هـ	/ ٢٤	% ٥٦	/ ٢٠

٤ - ان تزايد ارتفاع مستوى المعيشة في المدن وزيادة قوى الجذب لعصر الأيدي العاملة أدى إلى وجود تباين في مستوى الأحرار في تلك المدن، كما أدى إلى وجود تفاوت في دخل الفئات العاملة في مختلف فروع الانتاج والخدمات

٥ - أثار الانتقال السريع إلى المدن كثيراً من المشكلات التي لم تستطع المشاريع الحكومية أو الأهلية مقابلتها بما تستحق من حلول سريعة، لقصور أجهزة التخطيط والتنفيذ عن متابعة التطور السريع في تلك المدن، وأن من أبرز المشكلات التي تترتب على نمو المدن السريع، مشكلات الاسكان والمواصلات والصحة العامة والتعليم ودور الرعاية الاجتماعية وحوادث المرور والحدائق العامة ومؤسسات الخدمة، وعدم التوافق فيما بين توفر الخدمات ودرجة الحاجة إليها. وقد أدى عدم التوافق هذا إلى ظهور البطالة المقنعة في بعض من الأحيان.

٦ - أدى تدفق الهجرة الريفية إلى زيادة العناية بالمدن على حساب تطور الريف والبادية وعدم العناية بسكانها وإهمال مصالحها، مما أدى إلى تعاقب ضعف الإنتاج الزراعي، وتدهور الثروة الحيوانية، فاردادت الهوة الثقافية والاجتماعية بين سكان المدن والريف. ووجود مثل هذه الهوة له آثار سلبية على المجتمع.

٧ - ومن ناحية أخرى فإن خصائص المهاجرين من حيث الجنس والسن والمستوى التعليمي والمهني والحالة الاجتماعية تؤثر في المدينة تأثيراً تزايد أبعاده بازدياد نسبة الهجرة، وينتج عنها اختلاف استجابة الجهات والأفراد في المدن للتطور الحديث ومستوى التعامل ووسائل التكنولوجيا. وهذا يعمق الفوارق بينهم وهم داخل المدينة الواحدة.

نستفيد البلاد من تدفق الوافدين لأنها بحاجة إليهم وإلى خبراتهم لاستغلال الموارد وللمساهمة في مشاريع التنمية، لأنهم يحملون معهم علومهم وأفكارهم وخبراتهم وتقاليدهم ومع ذلك قد يصعب على هؤلاء التكيف بسرعة مع البيئة الاجتماعية الجديدة. ولذا فإن شعورهم بعدم الانتهاء وأن وجودهم مؤقت، وضعف شعورهم بالمواطنة يخفض من طاقاتهم على العطاء ويقتصر قدر الاستفادة منهم.

التخطيط لمواجهة مشكلات الهجرة :-

يتم الجغرافيون غالباً بالإجابة على التساؤل عن أنواع همرة السكان واتجاهاتها وذلك للوصول إلى وضع حلول المشكلات الناتجة عنها. ولا تقتصر هذه الحلول على البرامج والمشروعات والإجراءات العلاجية الأنية، بل تشمل المشروعات الوقائية البعيدة المدى على المستويين المحلي والقومي. وهي جزء من التنمية التي تعتبر من المسائل الوطنية التي تشترك فيها الأجهزة العلمية والتكنولوجية والمؤسسات الحكومية والأهلية وحتى الدولية.

إن الهجرة هي سلوك بشري ينتج عن مجموعة قرارات معقدة عقلانية، وغير عقلانية،

واعية وغير واعية متأنية ومندفعة، ولذلك يجب أن تكون دراستها ضمن تحليل عمليات التطور والتحديث العامة. وأن ضبطها وترشيدها يجب أن يكون ضمن عملية إعادة بناء المكان الجغرافي (Reissman 1967)، فمن أهم الواجبات الآتية تدارك حالة الهجرة الريفية إلى المدن وذلك بإصلاح أحوال الريف والبادية والنهوض بمستوى سكانها.

لقد أدى تحسن المواصلات إلى إزالة العزلة عن الريف القريب وزاد الاهتمام به، مما سبب ظهور «رحلة العمل» اليومية بحيث سكن الريف من يعملون في المدن، كما سبب وجود هجرة معاكسة إلى حد ما، إلا أن هذا الاهتمام وتلك الهجرة المعاكسة لم يصل إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين سكان الجانبين. وهذا يتطلب إيجاد تخطيط إقليمي شامل ينظر إلى كل من الريف والمدن كأجزاء في كل واحد يكمل أحدهما الآخر.

وهذا يقتضي وضع استراتيجية بعيدة المدى تضمن إعادة توازن السكان وتحد من حركة الهجرة، وذلك بتنمية العنصر البشري بتوسيع شبكة المدارس للجنسين، وفتح ونشر المعاهد الزراعية والمهنية والتجارية والصحية والفنية والمعاهد النسوية لتهيئة الخريجين للعمل في الخدمات التي تتطلب مهارات معينة، وتعمل على إعادة توزيع المشاريع الانمائية، بحيث تغطي المدن والقرى مهما كان حجمها، ابتداء من توصيل شبكات الطرق إلى جميع المراكز البشرية، وكذلك شبكات الماء والكهرباء وإقامة المشاريع الزراعية والحيوانية والمشاريع المائية للرعي ولتزويد القرى والمدن بمياه الشرب حسب وبقدر الحاجة. وتعمل على تشجيع الصناعة وتوزيعها خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد المحلي ك معالجة المنتجات الزراعية أو الحيوانية والأملاح وتعليب الأسماك وصناعة الاسمنت والجبر والصناعات الخفيفة، وأخيراً تعمل على نشر الخدمات بمختلف أنواعها ومستوياتها في أنحاء المنطقة حسب الحاجة إليها.



الهوامش :

- (١) ومن أمثلتها: المستشار ايلاكرو هولندا (١٩٧٣م)، وفريق المستشار الياباني كنزو تانج واورنك (١٩٧٥م)، والمستشار سيريت سي ي ج (١٩٧٩م)، والمستشار سكان بلان سويكو (١٩٨٠م)، والاستشاري قبلانكو وأحمد حجاز (١٩٨٤م).
- (٢) نسر نظرية «التوس حدوث التوازن في الماضي بين أعداد الناس والوارد المتاحة لهم، أي بمطء تزايد السكان عما تقتضيه الحسابات النظرية بكثرة الوفيات بسبب التوابل الطبيعية والأوبئة والحروب والهجرة.
- (٣) تضم الباحة مدينتي الباحة والظفير وإحدى وثلاثين قرية مجاورة.



مراجع البحث

١ - المراجع العربية: -

- ١ - ايلاكرو ارنهايم هولندا (١٣٩٣هـ)؛ خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمنطقة الجنوبية الغربية بالملكة ١٣٩٤/٩٣ - ١٤٠٠/٩٩ هـ .
- ٢ - حسن حمزة حجرة (١٣٩٣هـ)؛ امكانية التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية، مطابع المطوع بالدمام.
- ٣ - سكان بلان سويكو (١٩٧٩م)؛ مشروع رقم ٢٠٦، المخططات الرئيسية للتنفيذ لمنطقة أبها، التقرير الفني من رقم ١ إلى ٩ .
- ٤ - سيريت - المجموعة الاستشارية الهندسية (١٤٠٠هـ). مشروع رقم ٢٠٧ تخطيط وتنمية منطقة جيزان.

- ٥ - عبد الباسط الخطيب (١٩٧٤م)؛ سبع سنابل خضر (١٩٦٥ - ١٩٧٢). الرياض.
- ٦ - عبد الرحمن الشريف (١٩٨٤م)؛ جغرافية المملكة العربية السعودية الجزء الثاني - دار المريح بالرياض.
- ٧ - عبد الاله أبو عياش واسحاق القطب (١٩٨٠م)؛ الانجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات. الكويت.
- ٨ - فبلا نكو، أحمد الحجار (١٤٠٤هـ)؛ مشروع رقم ٢١٢، منطقة الباحة، مخطط التنمية الشامل، تقرير رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥.
- ٩ - كنز وتانج واورتك (١٣٩٦هـ). مشروع دراسة تخطيط المنطقة الجنوبية. التنظيم الأولي للوضع الحالي، نجران.
- ١٠ - كنز وتانج واورتك (١٣٩٦هـ)؛ مشروع دراسة تخطيط المنطقة الجنوبية، الوضع الراهن المجلد ١، ٢ المنطقة الجنوبية؛ جيزان.
- ١١ - مؤسسة النقد العربي السعودية (١٩٨٣م)؛ التقرير السنوي لعام ١٤٠٢ (١٩٨٢م).
- ١٢ - وزارة البترول والثروة المعدنية؛ الادارة الاقتصادية؛ النشرة الاحصائية البترولية. أعداد دورية - آخرها العدد (١٣) سنة ١٩٨٢.
- ١٣ - وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية؛ خطة التنمية الأولى (١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ) خطة التنمية الثانية (١٣٩٦ - ١٤٠٠هـ)، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٤١ - ١٤٠٥هـ).
- ١٤ - وزارة الزراعة والمياه، ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء؛ نشرة الاحصاءات الزراعية الجارية (بالعينة)، لعام ١٩٨١/٨٠م.
- ١٥ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة. الكتب الاحصائية السنوية حتى العدد ١٨ سنة ١٤٠٢هـ.
- ١٦ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاءات العامة. التعداد العام للسكان لعام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م). البيانات التفصيلية.

ب - المراجع الأجنبية :-

- 1 - Italeconsult (1969); Agricultural and Water Resources. Final Report. Agricultural Development Service for area II and III. Rome.
- 2 - Kenzo Tange & URTEC (1396H); Southern Region, Preliminary Master Plan.
- 3 - Leszek A. Kosinsk, R. Mansell Prothero (1975); People on the Move. Methuen and Co. Ltd., London.
- 4 - Ministry of Agricultural and Water (K.S.A.); Hydrology Division; Hydrological Information, 90 Issues till 1983.
- 5 - Reismann, L. (1967); The Metrics of Migration, pac. Viewp 8,211 - 212.
- 6 - Serete / CEG. (1979); Planning and Development of Jizan Region, project No. 207. (Several Reports).
- 7 - Socio Economic Survey of Sogreah (Consulting Engineers) (1969); Water and Agricultural Development Studies, Area IV. (Several Reports).

